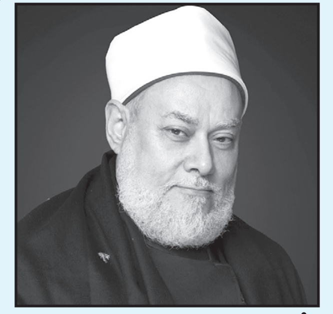


الإمام البخاري والجامع الصحيح

تناولنا في المقال السابق منهج الإمام البخاري في التصنيف، ومنهجه في المتابعات، والمعلَّقات وسبب إيراده الأحاديث المُعلَّقة، وشرطه في صحيحه، والانتقادات التي أخذت على الصحيح والرد عليها، وفي هذا المقال نستكمل الحديث عن الكتاب.



أ.د/علي جمعة (*)

طبعات صحيح البخاري وترجماته

أولاً: طبعات بولاق:

١) طبع في ثلاثة أجزاء سنة ١٢٨٠هـ.

٢) وطبع في أربعة أجزاء، بقلم محمد بك المكاوي، سنة ١٢٨٦هـ.

٣) وطبع في جزأين، سنة ١٢٩٢هـ.

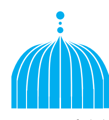
٤) وطبع في تسعة أجزاء، سنة ١٣١١-١٣١٢هـ، وذلك بأمر السلطان عبد الحميد الثاني الشاهاني، وأمر أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونينية المعول عليها في جميع روايات البخاري، وعلى نسخ أخرى خلافها شهيرة الصحة والضبط، فطبعت هذه الطبعة بالشكل الكامل، وطبع بهامشها تقييدات اثنين من كبار علماء العربية والحديث، كانا يجلسان مع جماعة من الفضلاء لتحرير كل الروايات على مستوى الحركة في صحيح البخاري، وهما جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو (ت٦٧٢هـ)، وشرف الدين علي بن محمد اليُونِيني - وهي نسبة إلى يُونِين من قرى بعلبك (ت٧٠١هـ)، وتمت هذه الجلسات في دمشق خلال واحد وسبعين جلسة، وذلك سنة ٦٦٧هـ على الراجح، فخرجت هذه النسخة في غاية التحقيق والتدقيق، وأصبحت من أوثق النسخ المعتمدة لصحيح البخاري، بل لو أطلقنا القول بأنها أوثقها، وأعظم أصل يوثق به لما كان بعيدا، ولذلك جعلها الإمام القسطلاني (ت٩٢٣هـ) عمدته في شرح صحيح البخاري فحقق المتن حرفا حرفا، وعلى تلك النسخة يقول ابن حجر العسقلاني في كتابه (الدرر الكامنة) عن اليونيني:

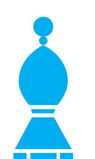
«عني بالحديث وضبطه، وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحا، وسمع منه ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة وكان عارفا بكثير من اللغة، حافظا لكثير من المتون عارفا بالأسانيد، وكان شيخ بلاده والرحلة إليه..»(١).

ولقد صرنا في عالمنا المعاصر نفتقد مثل هذا

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١١٦/٤.



العمل الجماعي وجهد الفريق في إخراج الأعمال الضخمة المتقنة، فهذا التدقيق من العلماء يصل بنا إلى المعرفة السليمة المؤسسة على المنهج القويم. وقد غدونا ننظر إلى الغرب وهو يستفيد بتلك المناهج والأساليب العملية في إخراج الأشغال وإتقانها، ونحن نتعجب لأمره، وما هي إلا بضاعتنا زهدنا فيها وعرفوا هم قيمتها وقدرها، فانتفعوا بها.

ولقد كتب ابن مالك فوائده المشهورة التي أشار إليها ابن حجر في كتاب أسماه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وطبع مرات، وكان ابن مالك وعد به فيما كتبه بخطه بحاشية ظاهر الورقة الأولى من المجلد الأخير من النسخة اليونينية وكانت في مجلدين، ونقل لنا القسطلاني كلامه هذا حيث يقول:

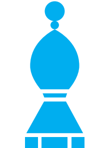
سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري -رضي الله عنه- بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني -رضي الله عنه وعن سلفه-، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخّرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام ما يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عامًا والبيان تامًا إن شاء الله تعالى. كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامدًا لله تعالى[٢].

وكتب اليونيني في آخر ذلك المجلد ما نصه: بلغت مقابلةً وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب مالك أزِمّة الأدب الإمام العلامة أبي عبد الله بن مالك الطائي الجياني أمدّ الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصحّحت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر، ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين، فإنهما معدومان. وبأصل مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفّاظ، وهو وقف بخانكاه السميساطي وعلامات ما وافقت أبا ذر (هـ) والأصيلي (ص) والدمشقي (ش) وأبا الوقت (ظ) فيعلم ذلك. وقد ذكرت ذلك في أوّل الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه عليّ بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه. اهـ.

وانتقلت هذه النسخة الفريدة إلى خزائن السلاطين والخلفاء حتى استقرت لدى السلطان عبد الحميد الخليفة العثماني، فأرسل بها إلى شيخ الأزهر ليقوم بطباعتها، ويقص الشيخ حسونة النَّواوي القصة في مقدمته لهذه الطبعة السلطانية والتي سميت بذلك نسبة إلى السلطان عبد الحميد خان الثاني الذي أمر بطباعتها، وتم ذلك سنة ١٣١١هـ- ١٣١٢هـ في تسعة أجزاء تجلد عادة في ٣ مجلدات كل مجلد يحتوي على ثلاثة أجزاء.

يقول الشيخ حسونة: ففكر -أيده الله- في أجل خدمة يسديها للسنة النبوية الحنيفية، فلم ير -وفقه الله- أكمل من نشر أحاديثها الشريفة على وجه يصح معه النقل، ويرضاه العقل، وقد اختار -أجلّه الله- من بين كتب الحديث

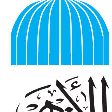
(٢) القسطلاني: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري ١/ ٤١.



المنيفة، كتاب (صحيح البخاري) الذي اشتهر بضبط الرواية، عند أهل الدراية، فأمر، وأمره الموفق بأن يطبع في مطبعة مصر الأميرية، لما اشتهرت به من دقة التصحيح، وجودة الحروف بين كل المطابع العربية، وبأن يكون طبع هذا الكتاب في هذه المطبعة على النسخة اليونينية المحفوظة في الخزانة الملوكية بالآستانة العليا، لما هي معروفة به من الصحة القليلة المثال في هذا الجيل وما مضى من الأجيال، وبأن يكون جميع ما يطبع من هذا الكتاب وقفا عامًا لجميع الممالك الإسلامية، وبأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جمع من أكابر علماء الأزهر الأعلام، الذين لهم في خدمة الحديث الشريف قدم راسخة بين الأنام، وفي التاسع عشر من شهر رمضان المبارك من سنة ١٣١٢ للهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، أبلغ صاحب الدولة الغازي (أحمد مختار باشا) المندوب العالي العثماني في القطر المصري هذه الأوامر السلطانية إلينا لنجمع من حضرات أكابر العلماء الأزهريين، من يعتمد عليهم في هذا الباب، وتقوم معهم بهذه الخدمة الشريفة والأعمال المنيفة، ثم بعث دولته إلينا بالنسخة اليونينية، والنسخ المطبوعة على يد صاحب السعادة (عبد السلام باشا المويلحي) للمقابلة عليها كما قضى بذلك الأمر الهمايوني الكريم، وقد كان وجمعنا ستة عشر ممن عم فضلهم واشتهر، وأبلغناهم هذه الأوامر السلطانية، فتلقوها بصدر رحبة، وأفئدة فرحة، لعلمهم أنها خدمة من أجل الخدم الدينية، وأعظمها قدرا وأكبرها نفعا خصوصا وقد أمر بها جلالة سلطان المسلمين، وحافظ حوزة الدين، وأظهروا غاية القبول لهذا العمل المأمول، وعلى ذلك جمعنا أيضا ما أمكن جمعه من نسخ هذا الصحيح القديمة من المكاتب العامة والخاصة، مما عنى به المتقدمون ضبطا وتصحيحا، وبدأنا مع حضراتهم في العمل بغاية الجد والاجتهاد، حتى تمت قراءته ومقابلته في مدة يسيرة من الزمن، مع بذل ما في الاستطاعة من العناية بضبط الحروف وشكلها، وتحري أسماء الرواة وضبطها، وأوجه الروايات، فجاء هذا الكتاب الجليل بحمد الله على غاية ما يرام، مطابقا لما أراده مولانا أمير المؤمنين، وحررنا جدولا بما وجد من الخطأ وما بدل به من الصواب، وقد صارت هذه النسخة الجديدة التي طبعت بأمر مولانا أمير المؤمنين -أيده الله- هي المعول عليها في الصحة والاعتبار، ولا ننسى في هذا المقام فضل الأفاضل المصححين بالمطبعة الأميرية، فإنهم بذلوا الواسع في المراجعة، والتدقيق في التصحيح بما لا مزيد عليه، وإن شاء الله -تعالى- يحصل بنشرها النفع العميم، والخير العظيم.

وقد قام جماعة من مصححي المطبعة الأميرية المعدودين من العلماء بتصحيح النسخة على قدر طاقتهم، إلا أن لجنة الأزهر لاحظت عليهم ملاحظات أثبتوها في آخر كل جزء، وكان من هؤلاء المصححين بالأميرية محمد بك بن علي المكاوي، ومحمد الحسيني، ومحمود مصطفى وآخرون، وكان محمد بك مكاوي من المهتمين بتصحيح البخاري فقد قام بطبعه قبل ذلك في سنة ١٢٨٦هـ، فكتب تصحيحا على لجنة الأزهر في تسع ورقات ذكر فيه ٢٨٩ خطأ أغلبها -إن لم يكن كلها- مما له وجهان كمنع المصروف، أو صرف الممنوع، أو ضبطان لعلم معين، أو كلمة فيها الوجهان.

وبعدما انتهت تلك الطبعة أعادت المطبعة الأميرية طباعة البخاري مع مراعاة ما وقع في السلطانية من ملاحظات، وكان ذلك على نفقة السيد محمد حسين عيد الفكهاني سنة





١٣١٤هـ – ١٣١٥ هـ، فسميت هذه الطبعة بالطبعة الفكهانية تمييزا لها عن السلطانية، فعقب عليها أيضا محمد بك بن علي المكاوي في ست صفحات لا تخرج ملاحظاته عما سبق ذكره، وهذه التعقيبات موجودة في دار الكتب المصرية حتى اليوم.

فانظر إلى المنهج العلمي الذي فقدناه، فعلى الرغم أن الفكهانية على منوال السلطانية الحرف بالحرف، والكلمة بالكلمة إلا أن الأمانة اقتضت التفريق بينهما، حتى رأينا بعد ذلك الناس طبعوا الفكهانية ويطلقون عليها السلطانية، فخرجت طبعاتهم لا على هذه ولا تلك من تحريف وتصحيف وتغيير في الصفحات، ثم شاع عند كثير من طلبة العلم أن هذه هي السلطانية يقصدون ما طبع لدى مطابع الشعب، أو مصطفى الحلبي أو غيرهما على الرغم من البون الشاسع بينهما.

وانظر إلى اهتمام المكاوي الزائد في تحرير النص إلى درجة لا يتهاون فيها بالخطأ إذا تكرر، ولا بالوجه من الإعراب أو الضبط وإن كان معتبرًا، إن الذي ينظر إلى منهج الأطباء والمهندسين وأهل العلم بعامة يعرف أن تلك الملكة لا تربى في النفس إلا بذلك المنهج، وما أصبنا به عندما لم نقرأ البخاري في طبعته السلطانية كرمز من رموز ثقافتنا يجب الرجوع إلى مضمونه والعمل به وتربية باحثينا في كل المجالات عليه...

ثانيًا: طبعات مصر:

١) طبع في عشرة أجزاء، سنة ١٢٧٩هـ، وهو طبع حَجَر، وبهامشها النور الساري من فيض صحيح البخاري، وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي.

٢) وطبع في أربعة أجزاء، طبع حروف، سنة ١٢٩٩ و١٣٠٩هـ، وبهامشها حاشية السندي.

٣) وطبع أيضًا في أربعة أجزاء، وبهامشها حاشية السندي وتقريرات من شرحي القسطلاني وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وذلك بمطبعة محمد مصطفى، أعوام: ١٢٩٩هـ، ١٣٠٠هـ، ١٣٢٠هـ.

٤) وطبع في أربعة أجزاء بالمطبعة الخيرية، سنة ١٣٠٤هـ.

٥) وطبع في أربعة أجزاء، بمطبعة شرف، سنة ١٣٠٥هـ.

٦) وفي أربعة أجزاء، بالمطبعة الميمنية، عامي: ١٣٠٦هـ، ١٣٠٩هـ.

ثالثًا: طبعات الهند:

١) طبع في ثمانية أجزاء بمجلد واحد، سنة ١٢٦٩هـ، وذلك بـ (بومباي).

٢) وطبع بـ (دلهي) في جزأين، عامي: ١٢٧٠هـ، ١٣٠٨هـ – ١٨٩٠م.

رابعًا: طبعات أوروبا:

١) طبع في ثلاثة أجزاء، باعتناء الأستاذ كرهل، وذلك بلندن، سنة ١٨٦٢م.

٢) وطبع في جزء واحد في بطرسبرج، سنة ١٨٧٦م.

خامسًا: طبعات الآستانة:

١) طبع في ثمانية أجزاء، طبعة مشكولة، بالمطبعة العامرة، سنة ١٣٢٥هـ.

